USAID
من الشعب الأمريكي

وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

احتياجات التوظيف المستقبلية حتى عام 2023

بيانات التعداد الاقتصادي 2018/2017

نوفمبر 2021

8

ممول من: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

تحت: مشروع إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي (MESR)

الجهة المنفذة: DAI Global, LLC

الباحثون: أنور محمود عبدالعال النقيب، أستاذ الاقتصاد المساعد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية،

مصر، البريد الإلكتروني: anwar0015@gmail.com

بيان إخلاء المسؤولية

قام المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) بإعداد هذا التقرير بدعم من مشروع إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتنفيذها بواسطة DAI, Inc. الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية

الفهرس

الملخص التنفيذي	٤
١. السؤال البحثي	٥
٢. المقدمة	٥
٣. المنهجية	٦
٤. التحليل	٧
٥. التوصيات	٢٢
٦. السياسات والآليات المقترحة لتطوير الأداء	٢٤
٧. المراجع	٢٥
٨. الملحق	٢٦

الملخص التنفيذي

يبلغ إجمالي الوظائف المطلوبة مستقبلاً من العمالة المتعلمة (تعليم متوسط إلى التعليم فوق الجامعي) لعام ٢٠٢٣ نحو ٣٤,٣ ألف وظيفة في الأنشطة الاقتصادية (داخل المنشآت) في القطاع الخاص والقطاع العام/قطاع الأعمال العام، وتعتبر المؤهلات الأكثر طلباً هم خريجو المؤهلات المتوسطة، حيث أن أكثر من نصف العمالة المطلوبة من المؤهلات المتوسطة. ويحتل خريجو الجامعات المطلوبين في العمل المرتبة الثانية، وتمثل المنشآت الكبيرة المصدر الأساسي للتشغيل خلال العامين القادمين، حيث ستقوم بتشغيل نحو ثلثي العمالة المطلوبة، تليها المنشآت الصغيرة. وتعتبر الصناعات التحويلية يليها التشييد والبناء هما الأنشطة الأكثر طلباً للعمالة وتستحوذ محافظة القاهرة على النصيب الأكبر من الاحتياج للعمالة.

وتوصلت الدراسة إلى عدم التوافق -إلى حد ما- بين مساهمة الأنشطة الاقتصادية في القوة العاملة حالياً وبين طلب تلك الأنشطة للعمالة في ٢٠٢٣، فعلى الرغم من أن المنشآت متناهية الصغر تمثل المصدر الأساسي للتشغيل في مصر، إلا أن مساهمتها في العمالة المطلوبة مستقبلاً ضعيفة، وهذا يشير إلى عدم قدرة تلك المنشآت على النمو والتوسع في ظل الأوضاع الحالية، وخاصةً إن أصحابها يرون إنها للتشغيل الذاتي فقط. أما على مستوى الأنشطة الاقتصادية، فيعتبر نشاط تجارة الجملة والتجزئة أكبر نشاط مُشغل في مصر حالياً، إلا أنه لا يساهم إلا بنسبة ضعيفة في العمالة المطلوبة مستقبلاً. وعلي العكس من ذلك، يوجد توافق بين هيكل المشتغلين حالياً طبقاً للحالة التعليمية والعمالة المطلوبة مستقبلاً، حيث تعتبر المؤهلات المتوسطة ذات الطلب الأعلى للتشغيل حالياً ومستقبلاً. وتشير الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين تكلفة فرصة العمل في النشاط الاقتصادي وقدرة هذا النشاط على التشغيل حالياً. ففي الأنشطة التي ترتفع فيها تكلفة خلق فرصة العمل تقل مساهمة تلك الأنشطة في خلق فرص العمل. أما بالنسبة للطلب المستقبلي، فإن تكلفة خلق فرصة العمل لم يكن لها دور واضح في تحديد قدرة النشاط على توليد فرصة العمل.

ويشير عرض العمالة من بحث العمالة بالعينةً إلى أن متوسط عدد الداخلين الجدد (متعلمين وغير متعلمين) لسوق العمل يبلغ في المتوسط نحو ٤٠٠ ألف سنوياً. لا تستطيع الأنشطة الاقتصادية الحالية استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، وذلك في ضوء استمرار الأوضاع الحالية (اي استمرار المنظومة الحالية بدون برامج دعم وتحفيز للأنشطة الاقتصادية، وبدون خلق البيئة لاستدامة ونمو وتوسع الأنشطة الاقتصادية)، وفي ضوء ذلك توجد حاجة ماسة إلى دعم الأنشطة الحالية لزيادة قدرتها على النمو والتوسع ومن ثم خلق فرص العمل. بالإضافة إلى تشجيع جذب وتوطين الاستثمارات الجديدة. ويرجع عدم قدرة المنشآت الحالية على النمو والتوسع إلى عدة أسباب، أهمها عدم تفاؤل أصحاب المشروعات بإمكانيات التوسع، ووصول تلك المشروعات إلى الطاقات القصوى على مستوى الاستثمار، وتشبع السوق، وعدم سماح قوى السوق بالتوسع، وعدم الرغبة الطوعية في التوسع، والمشاكل والعقبات لنمو وزيادة حجم المشروعات.

اتصالاً بذلك يجب أن يتم تمكين المنشآت القائمة نحو التوسع والنمو ومن ثم طلب عمالة جديدة، وذلك من خلال تفعيل قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ (يوليو ٢٠٢٠) وأن يتم تنفيذ القانون بما يتفق مع روحه ومستهدفاته، وأن تكون هناك مرونة كبيرة في التنفيذ والتطبيق. والنقطة الأهم هو رفع الوعي العام بالقانون Public Awareness، لمعظم أصحاب المنشآت المقصودة بالقانون بكل ما يتضمنه من حوافز وتسهيلات. كما يجب تشجيع إنشاء تلك المشروعات في ضوء الحوافز في قانون المشروعات الصغيرة، وخلق البيئة الاستثمارية لجذب وتوطين المشروعات الجديدة.

أما بالنسبة للتعداد القادم، فتوصي بضرورة أن يشتمل التعداد علي العمالة المطلوبة من الآمي ومن يقرأ ويكتب والحاصل علي تعليم أدني من المتوسط، بالإضافة إلى تقسيم العمالة المطلوبة طبقاً للمهن. كما يجب أن تتضمن النتائج التخصصات المطلوبة، حيث يتضمن السؤال في الاستمارة عن الاحتياجات المستقبلية للعمالة من خريجو التعليم الفني المتوسط وفوق المتوسط والتعليم الجامعي وفوق الجامعي وفقاً للتخصص. ولكن النتائج في قاعدة البيانات تتضمن العمالة المطلوبة وفق المستوي التعليمي فقط وبدون التخصص.

١. السؤال البحثي

ما هي فرص العمل المطلوبة عام ٢٠٢٣، وفي أي القطاعات/الأنشطة، وفي أي مستوي تعليمي؟. ومدي قدرة الأنشطة الحالية علي استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل؟. وأخيراً، ما هي حجم الاستثمارات المطلوبة لخلق فرص عمل منتجة لعرض العمالة.

٢. المقدمة

يواجه الاقتصاد مشكلة ضعف قدرة الأنشطة الاقتصادية الحالية علي استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، حيث أن عدد الوظائف المطلوبة من العمالة المتعلمة عام ٢٠٢٣ تقدر بنحو ٣٤ ألف مشتغل فقط داخل المنشآت (الرسمية وغير الرسمية) طبقاً للتعداد الاقتصادي ٢٠١٨/١٧، وتبلغ إجمالي العمالة المطلوبة في الأنشطة الاقتصادية داخل وخارج المنشآت نحو ١٠٤ ألف فرصة عمل، أي بما يعادل نحو ٠,٨٪ من إجمالي التشغيل حالياً، وهذا يعني وصول المنشآت القائمة إلى مرحلة التشبع، وعدم قدرتها على التشغيل إلا في حدود ضيقة جداً. ومن ثم توجد ضرورة كبيرة للحفاظ على فرص العمل الحالية وخلق فرص عمل جديدة، ومن ثم زيادة قدرات الأنشطة الاقتصادية لاستيعاب عمالة جديدة بالإضافة إلي جذب وتوطين استثمارات لخلق فرص عمل، حيث يمثل العمل أهم المصادر الأساسية للدخل بالنسبة للطبقة العاملة، حيث يمثل الدخل من العمل نحو ٦٣٪ من دخل الأسرة في مصر. وبعد استبعاد التحويلات النقدية والسلعية -التي لا تعبر عن دخل من نشاط اقتصادي أو من عنصر إنتاجي-، فإن الدخل من العمل يمثل نحو ٨٣٪ من مصادر الدخل في مصر[1]. وتنبع أهمية الدراسة في ضرورة تحديد قدرة الأنشطة الاقتصادية الحالية علي خلق فرص العمل في المستقبل (عام ٢٠٢٣)، ومقارنة ذلك بعرض العمالة، وتحديد الفجوة بين طلب وعرض العمالة، ومن ثم تحديد الآليات اللازمة لاستيعاب فائض عرض العمالة، وفي أي الأنشطة، والاستثمارات التي يجب جذبها لتغطية التكاليف الاستثمارية لخلق فرص العمل الجديدة.

مربع ١

تشير قدرة المنشآت علي خلق فرص عمل طبقاً للتعداد عام ٢٠٢٣ إلى:

- المنشآت المتوسطة: كل ١٠٠٠ منشأة متوسطة ستطلب نحو ٥١٤ عامل سنوياً خلال عام ٢٠٢٣ (٠,٥ عامل/منشأة متوسطة)
- المنشآت الصغيرة: كل ١٠٠٠ منشأة صغيرة ستطلب نحو ٣٥ مشتغل (٠,٠٣ مشتغل/منشأة صغيرة).
- المنشآت متناهية الصغر: لا يوجد تقريباً أي طلب على عمالة جديدة (٠,٠٠١ مشتغل/منشأة).

(١) Source: CAPMAS, 2020, Household Survey, Income Section

وبالتالي تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة وتحليل توقعات التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ لفرص العمل المطلوبة لعام ٢٠٢٣، وتحديد الأنشطة الاقتصادية المولدة لفرص العمل، وكذلك تحديد عدد الداخلين الجدد لسوق العمل، وتحديد إلى أي مدي تستطيع المنشآت الحالية استيعاب عرض العمالة. وبعد ذلك يتم تحديد فرص العمل التي لن تستطيع المنشآت الحالية استيعابها في ضوء استمرار الظروف الحالية، حيث سيتم الاعتماد على تغيير الظروف التي تعمل بها تلك المنشآت لزيادة قدرتها على التطور والنمو واستيعاب عمالة جديدة، كما سيتم تحديد الاستثمارات المطلوبة لخلق فرص عمل في عام، سواء كانت في المنشآت الحالية أو المنشآت الجديدة.

وقد اعتمدت منهجية التعداد الاقتصادي لتوقع فرص العمل على اعتمدت منهجية التعداد الاقتصادي لتوقع فرص العمل على: (١) العمالة داخل المنشآت (سواء كانت مسجلة أم غير مسجلة) فقط، ولم يتضمن العمالة خارج المنشآت. (٢) منشآت القطاع الخاص والأعمال العام، ولم يتضمن العاملين بالقطاع الحكومي. (٣) العمالة المتعلمة: خريجو التعليم المتوسط إلى فوق المتوسط إلى الجامعي وفوق الجامعي. ولم يتضمن الطلب علي العمالة دون مستوي التعليم المتوسط.

٣. المنهجية

تم الاعتماد علي التحليل الكمي لبيانات الطلب المتوقع على العمالة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة عام ٢٠٢٣. وذلك على مستوى الأنشطة الاقتصادية التي تم جمعها من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) في إجراء التعداد الاقتصادي الخامس ١٨/٢٠١٧، وتغطي البيانات ٣,٧ مليون منشأة في كل الأنشطة الاقتصادية. وتم دراسة العلاقة بين حجم المنشآت الصناعية (متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة وكبيرة) والعمالة التي ستطلبها، ونوعية التعليم المطلوب، بالإضافة إلى تكلفة خلق فرص العمل.

وفي ضوء اعتماد التعداد علي تحديد فرص العمل المطلوبة من المتعلمين فقط (التعليم المتوسط إلى فوق المتوسط إلى الجامعي وفوق الجامعي) للعمل داخل المنشآت (المسجلة وغير المسجلة)، كانت هناك ضرورة لتقدير إجمالي فرص العمل التي ستتولد عام ٢٠٢٣، ومن ثم تقدير فرص العمل للعمالة غير المتعلمة (أمي-يقرأ ويكتب-أقل من المتوسط)، من خلال تحديد نسبة مساهمة التعليم المتوسط، فوق المتوسط، الجامعي وفوق الجامعي في التشغيل حالياً، وبافتراض استمرار نفس النسبة في المستقبل، تم استخدام مقلوب النسبة للمشتغلين المتعلمين للوصول إلى إجمالي الوظائف المتوقعة، ومن ثم تم الوصول إلى العمالة غير المتعلمة وذلك كما يلي:

إجمالي المشتغلين عام ٢٠١٨ (١٠٠٪)= المشتغلين المتعلمين (متوسط-فوق متوسط-جامعي -غير جامعي) (٦٠٪)+ المشتغلين من غير المتعلمين (أمي-يقرأ ويكتب-أقل من المتوسط) (٤٠٪)

إجمالي الوظائف المتوقعة (المتعلمة وغير المتعلمة) عام ٢٠٢٣= عدد فرص العمل المطلوبة عام ٢٠٢٣ من المتعلمين في الأنشطة القائمة حالياً (متوسط-فوق متوسط-جامعي -غير جامعي)- طبقاً للتعداد/ نسبة تلك الفئة من التشغيل حالياً

عدد فرص العمل المطلوبة المتوقعة عام ٢٠٢٣ من غير المتعلمين (أمي-يقرأ ويكتب-أقل من المتوسط)- استرشاداً بالتعداد = إجمالي الوظائف المتوقعة عام ٢٠٢٣ * نسبة تلك الفئة من التشغيل حالياً

وفي ضوء اعتماد التعداد علي تحديد فرص العمل المطلوبة للعمل داخل المنشآت (المسجلة وغير المسجلة) فقط، كانت هناك ضرورة لتقدير إجمالي فرص العمل. تم حساب العمالة خارج المنشآت من خلال استخدام إجمالي العمالة داخل المنشآت وقسمتها علي نسبتها من إجمالي العمالة في مصر للوصول إلى إجمالي العمالة المطلوبة ومن ثم الوصول إلى العمالة خارج المنشآت. وذلك كما يلي:

إجمالي المشتغلين عام ٢٠١٨ (١٠٠٪)= نسبة المشتغلين داخل المنشآت (٥٥٪)+ نسبة المشتغلين خارج المنشآت(٤٥٪)

إجمالي فرص العمل المتوقعة داخل وخارج المنشآت المتوقعة عام ٢٠٢٣= إجمالي الوظائف المتوقعة عام ٢٠٢٣داخل المنشآت/نسبة العمالة داخل المنشآت حالياً

عدد فرص العمل التي سيتم توليدها في الأنشطة الاقتصادية خارج المنشآت= إجمالي فرص العمل الموقعة داخل وخارج المنشآت المتوقعة عام ٢٠٢٣* نسبة المشتغلين خارج المنشآت حالياً.

وفي ضوء اعتماد التعداد علي تقدير فرص العمل عام ٢٠٢٣ مع افتراض استمرار الوضع الحالية للمنشآت، كانت هناك ضرورة لتعديل الأوضاع وخلق البيئة المناسبة والمحفزة لزيادة قدرة المنشآت الحالية علي التوظيف، وفي ضوء خبرات الباحث، تم افتراض أن كل ١ منشأة كبيرة سوف تطلب ١ فرصة عمل واحدة كل سنة خلال الخمس سنوات القادمة، كل ١٠ منشأة متوسطة سوف تطلب ١ فرصة عمل واحدة كل سنة خلال الخمس سنوات القادمة، كل ٢٠ منشأة صغيرة سوف تطلب ١ فرصة عمل واحدة كل سنة خلال الخمس سنوات القادمة، كل ٤٠ منشأة متناهية الصغر متوسطة سوف تطلب ١ فرصة عمل واحدة كل سنة خلال الخمس سنوات القادمة.

٤. التحليل

أ. تطور القوة العمالة والمشتغلين والبطالة

ارتفعت القوة العاملة في مصر من ٢٨,٤ مليون عام ٢٠١٥ إلى نحو ٢٩,٥ عام ٢٠١٧، ولكن بعد هذا العام انخفضت القوة العاملة، وحتي عام ٢٠٢٠ لم تصل بعد القوة العاملة في مصر إلى المستوي الذي كانت عليه عام ٢٠١٧. كما ارتفع عدد المشتغلين من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، إلى أن حدث اختلاف بينهما، وحدث بعد ذلك ثبات نسبي في عدد المشتغلين (مع زيادة طفيفة) خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. كما انخفضت البطالة عام ٢٠١٧ بنحو ١٠٠ ألف عاطل، ثم بعد ذلك بنحو ٦٠٠ ألف عاطل في عام ٢٠١٨ وعام ٢٠١٩ . ولا يرجع انخفاض البطالة إلى زيادة التشغيل، بل يرجع إلى الانخفاض في القوة العاملة، حيث خرج من القوة العاملة نحو ٦٠٠ ألف شخص، وأصبحوا في تعداد "خارج القوة العاملة"، ومن ثم احتساب كل من خرج من القوة العاملة انهم من البطالة، وبالتالي تم خصمهم من العاطلين عن العمل.

الشكل ١: تطور القوة العاملة والمشتغلين والبطالة (٢٠١٥-٢٠٢٠)- العدد بالمليون

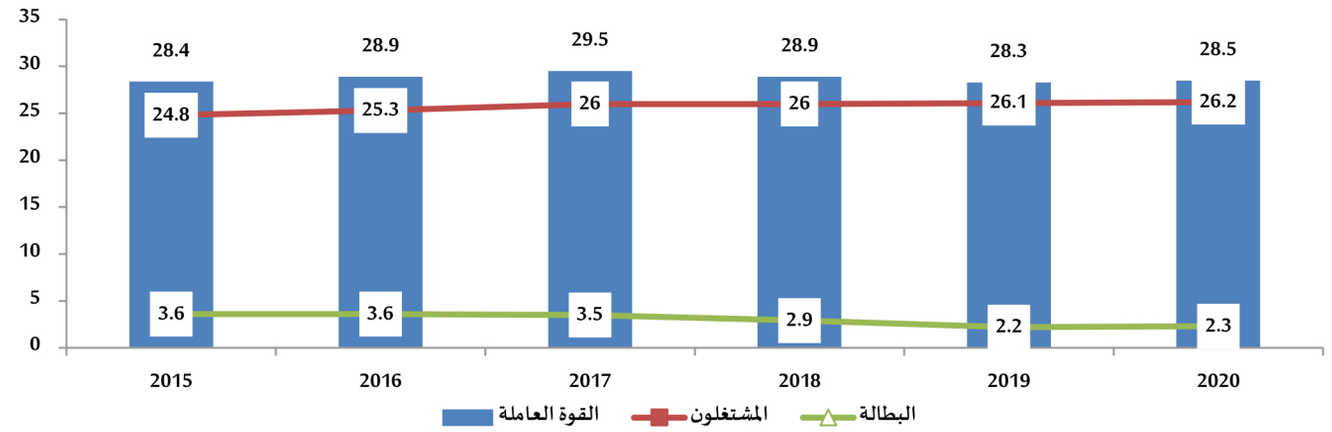

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة، بحث القوة العاملة، تقرير تحليلين أعداد مختلفة.

الشكل ٢: الارتفاع/الانخفاض السنوي للقوة العاملة والمشتغلين والبطالة (٢٠١٥-٢٠٢٠)- العدد بالمليون

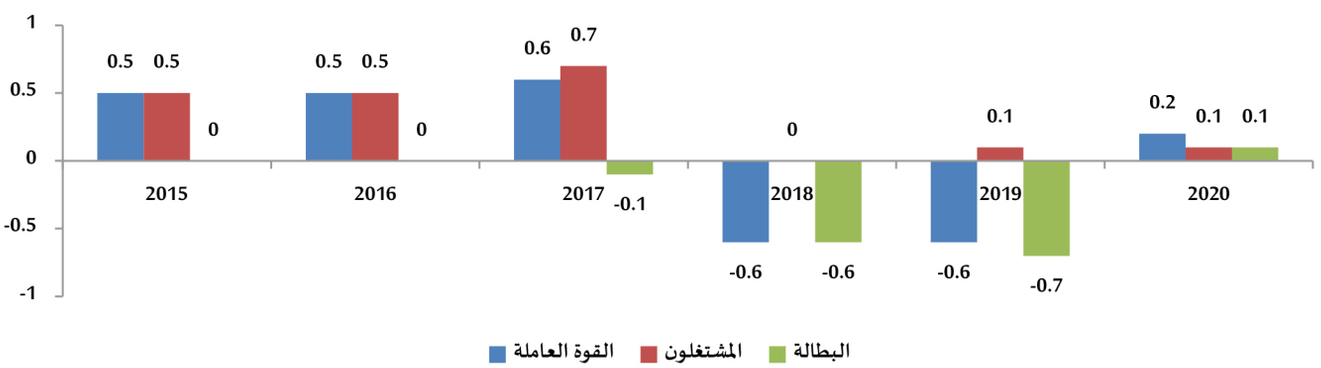

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة، بحث القوة العاملة، تقرير تحليلين أعداد مختلفة.

ب. وضع التشغيل في مصر عام ٢٠١٨ طبقاً للتعداد الاقتصادي ٢٠١٨/٢٠١٧

- العدد الإجمالي للمشتغلين في مصر: بلغ عدد المشتغلين في مصر عام ٢٠١٨ نحو ٢٦ مليون مشتغل/ مقارنة بنحو ٢٧,٨ مليون مشتغل عام ٢٠٢٠، بمعدل زيادة قدرها ٧٪ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة، أعداد مختلفة).

- هيكل المشتغلين في مصر طبقاً للحالة التعليمية: تشير أوضاع التشغيل في مصر إلى أن ٤٠٪ من المشتغلين عمالة ذات تعليم أقل من المتوسط أو تقرأ وتكتب أو غير متعلمة. أما العمالة الحاصلة علي تعليم متوسط حتي التعليم فوق الجامعي، فتمثل نحو ٦٠٪ من إجمالي المشتغلين. وفي الفئة الأخيرة، يتركز الطلب الأكبر للتشغيل والتوظيف على المؤهلات المتوسطة الفنية، حيث تمثل تلك الفئة نحو (٥٩٪ من إجمالي العمالة ذات التعليم المتوسط فيما فوق. ويحتل الطلب على العمالة الجامعية وفوق الجامعية المرتبة الثالثة (٣٤٪). ويأتي الطلب على العمالة ذات التعليم فوق المتوسط في المرتبة الثالثة (٦٪).

- هيكل المشتغلين طبقاً لحجم المنشآت: المنشآت متناهية الصغر هي المساهم الأكبر في التشغيل، حيث تساهم بنحو ٥٧٪ من التشغيل، تليها المنشآت الكبيرة، بفارق كبير، حيث تقوم بتشغيل نحو ٢٨٪ من المشتغلين في الأنشطة الاقتصادية.

- هيكل المشتغلين طبقاً للنشاط الاقتصادي: يعتبر نشاط تجارة الجملة والتجزئة أكبر نشاط مُشغل في مصر، حيث يقوم بتشغيل نحو ٤٠٪ من المشتغلين، يليه نشاط الصناعات التحويلية (٢٤٪) (شكل ١٤).

الشكل ٣: هيكل المشتغلين (التعليم المتوسط فيما فوق)، ٢٠١٨

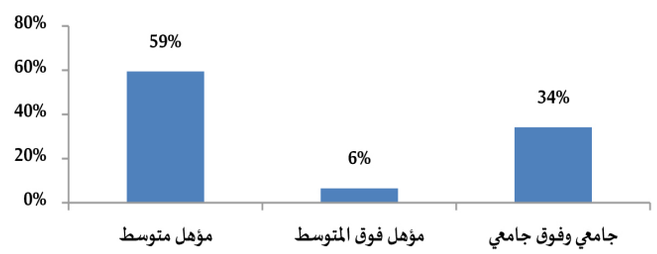

الشكل ٤: هيكل المشتغلين طبقاً لحجم المنشأة، ٢٠١٨

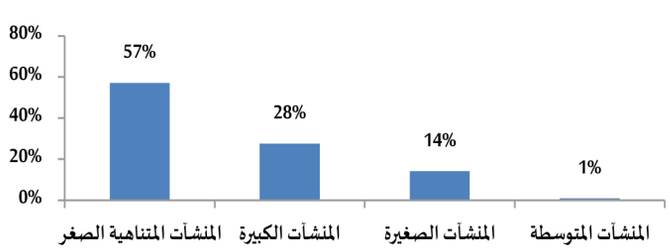

المصدر: بحث العمالة بالعينة.

ج. هيكل ومصدر الوظائف المطلوبة مستقبلاً عام ٢٠٢٣

- إجمالي الوظائف المطلوبة عام ٢٠٢٣: تم تقدير إجمالي الوظائف المطلوبة للعمالة المتعلمة داخل المنشآت الرسمية وغير الرسمية في تعداد عام ١٨/٢٠١٧ لأربع سنوات، إبتداءاً من عام ٢٠٢٠، حيث توصل التعداد إلى أن إجمالي الوظائف المطلوبة نحو ٥٣ ألف عام ٢٠٢٠ انخفضت إلى ٣٤ ألف عام ٢٠٢٣.

الشكل ٥: تطور العمالة المتوقعة – ألف مشتغل

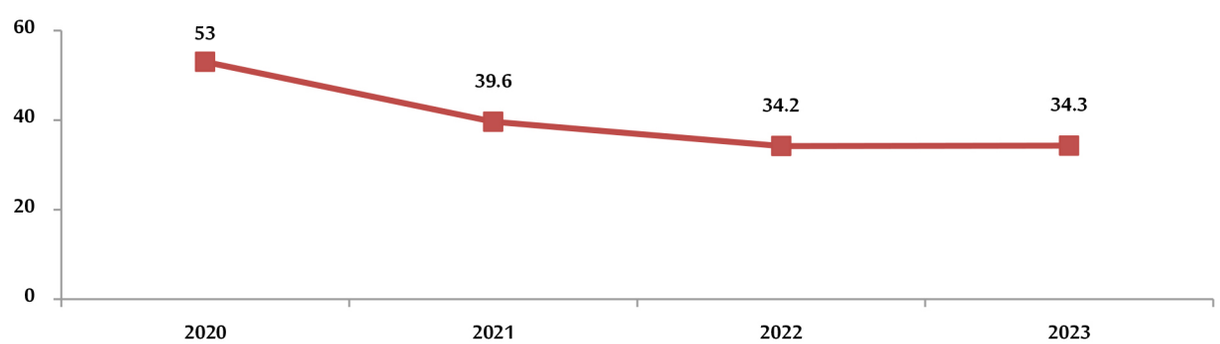

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي ٢٠١٨/٢٠١٧.

- الوظائف المطلوبة طبقاً للقطاع: يُمثل القطاع الخاص المصدر الاساسي للطلب علي التشغيل، حيث سيطلب نحو ٨١٪ من إجمالي العمالة المطلوبة، مقابل ١٩٪ للقطاع العام وقطاع الاعمال العام.

- الوظائف المطلوبة طبقاً للحالة التعليمية: تعتبر المؤهلات الأكثر طلباً هم خريجو المؤهلات المتوسطة، حيث أن أكثر من نصف العمالة المطلوبة من المؤهلات المتوسطة (٥٦٪). ويحتل خريجو الجامعات المطلوبين في العمل المرتبة الثانية، بنسبة تعادل ٣١٪.

- الوظائف المطلوبة طبقاً لحجم المنشأة: تمثل المنشآت الكبيرة المصدر الأساسي للتشغيل خلال العامين القادمين، حيث ستقوم بتشغيل نحو ثلثي العمالة المطلوبة (٦٧٪)، ثم تليها المنشآت الصغيرة (٢٣٪).

الشكل ٦: هيكل الوظائف المطلوبة طبقاً للقطاع، عام ٢٠٢٣

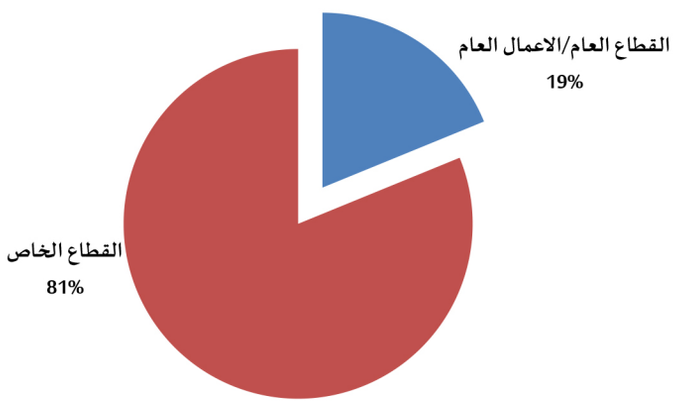

شكل ٧: هيكل العمالة المطلوبة (التعليم المتوسط فيما فوق)، عام ٢٠٢٣

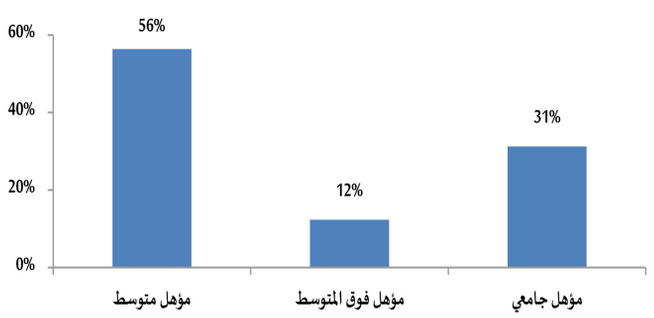

شكل ٨: هيكل العمالة المطلوبة طبقاً لحجم المنشأة، عام ٢٠٢٣

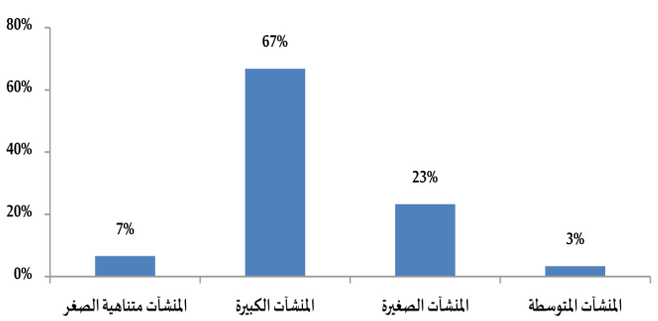

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨.

- العمالة المطلوبة لكل منشأة: يشير التعداد إلى أن أكبر المنشأة المتوسطة ذات أكبر طلب علي العمالة، حيث ستطلب كل منشأة حالية نحو ٠,٥ فرصة عمل. مقارنة بنحو ٠,٢٦ فرصة عمل لكل منشأة كبيرة، و٠,٠٤ فرصة عمل لكل منشأة صغيرة. ولكن في حالة المنشآت المتناهية الصغر فإن كل ١٠٠٠ منشأة ستولد ٠,٦٦ فرصة عمل.

شكل ٩: عدد العمالة المطلوبة لكل منشأة عام ٢٠٢٣

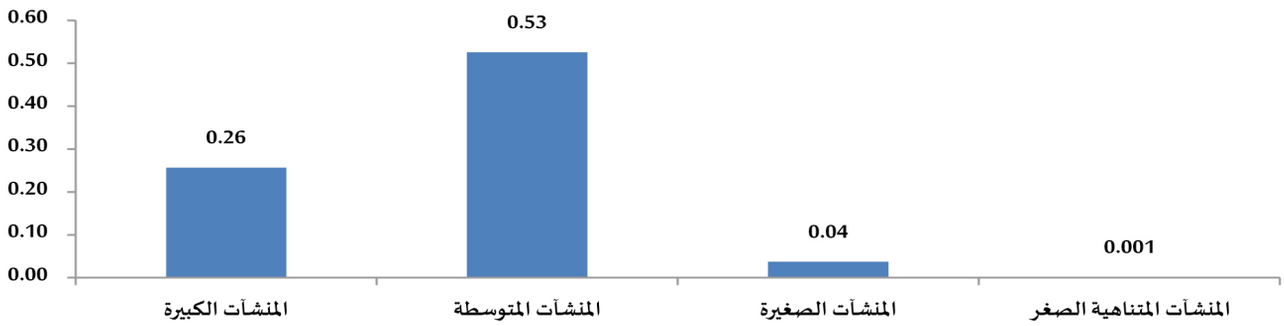

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨.

- الوظائف المطلوبة وفقاً للنشاط الاقتصادي: يتبين أن الصناعات التحويلية يليها التشييد والبناء هما الأنشطة الأكثر طلباً للعمالة خلال عام ٢٠٢٣. حيث يساهم قطاع الصناعة بنحو ٤٠٪ من العمالة المطلوبة، والتشييد والبناء بنحو ١٥٪. ويساهم القطاعين معاً بأكثر من نصف العمالة المطلوبة (شكل ١٥).

- الوظائف المطلوبة وفقاً للتوزيع الجغرافي على المحافظات: تستحوذ محافظة القاهرة على النصيب الأكبر من الاحتياج للعمالة خلال عام ٢٠٢٣ يليها محافظتي الجيزة والقليوبية، بينما تمثل محافظات الاقصر وقنا وشمال سيناء والوادي الجديد الاحتياج الأقل للعمالة المستقبلية خلال نفس العامين. ويلاحظ أن محافظات الصعيد من أقل المحافظات التي ستطلب عمالة عام ٢٠٢٣، وهذا يشير إلى ضعف نمو الأنشطة نتيجة العديد من المشاكل والمعوقات في تلك المحافظات.

شكل ١٠: التوزيع الجغرافي للعمالة المطلوبة طبقاً للمحافظات، عام ٢٠٢٣

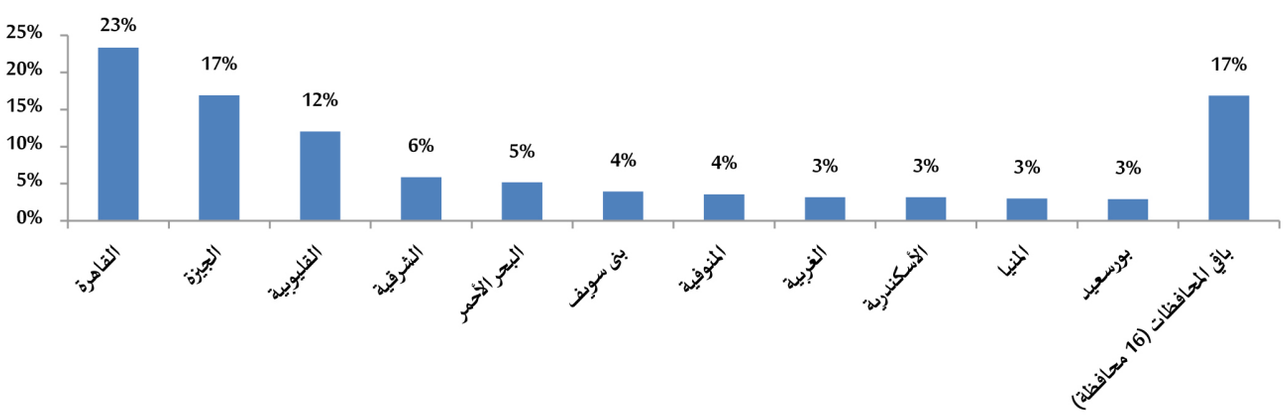

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨.

ح. مدي التوافق بين مساهمة الأنشطة الاقتصادية في التشغيل وطلبها المتوقع للمشتغلين في عامي ٢٢-٢٠٢٣

أ. لا يوجد اتساق -إلى حد ما- بين مساهمة الأنشطة الاقتصادية في القوة العاملة حالياً وبين طلبها المتوقع للعمالة في ٢٠٢٣:

١. على مستوى أحجام المنشآت: على الرغم من أن المنشآت متناهية الصغر تمثل القطاع الأساسي للتشغيل في مصر حالياً (شكل ٤)، إلا أن مساهمتها في العمالة المطلوبة مستقبلاً عام ٢٠٢٣ ضعيفة جداً (شكل ٨)، وهذا يشير إلى عدم قدرة تلك المنشآت على التنبؤ باحتياجاتها من ناحية، أو ضعف توقعات النمو والتوسع في ظل الأوضاع الحالية. ومن الناحية الأخرى، فعلى الرغم من أن المصدر الأساسي للطلب على العمالة مستقبلاً هي المشروعات الكبيرة حيث تمثل المصدر الأساسي للطلب على العمالة في العامين القادمين، إلا أن عدد العمالة المطلوب حالياً ضعيف جداً .

٢. على مستوى الأنشطة الاقتصادية: يعتبر نشاط تجارة الجملة والتجزئة أكبر نشاط مُشغل في مصر، حيث يقوم بتشغيل نحو ٤٠٪ من المشتغلين (شكل ١٤)، إلا أنه لا يساهم إلا بنحو ٦٪ من العمالة المطلوبة عامي٢٢- ٢٠٢٣ (شكل ١٥) وهذا يشير إلى ضعف قدرة هذا النشاط على النمو والتوسع. أما بالنسبة إلى نشاط الصناعات التحويلية فيمثل المساهم الأكبر في طلب العمالة عام ٢٠٢٣، إلا أن مساهمتها في التشغيل حالياً تمثل المرتبة الثانية. ومن الناحية الأخرى، فإن أنشطة التشييد والبناء والإمداد المائي ذات مساهمة ضعيفة في التشغيل حالياً، إلا أنها من القطاعات الهامة في طلب عمالة عام ٢٠٢٣.

ب. ومن ناحية أخرى يوجد توافق بين هيكل المشتغلين حالياً طبقاً للحالة التعليمية والعمالة المطلوبة مستقبلاً، حيث تعتبر المؤهلات المتوسطة ذات الطلب الأعلى للتشغيل.

خ. تكلفة فرصة العمل

١. تتمثل تكلفة خلق فرصة العمل في إجمالي التكاليف الاستثمارية في المشروع (الأراضي-المباني- المعدات والآلات - والتجهيزات ....إلخ) التي يتم إنفاقها لتوظيف فرصة عمل جديدة.

٢. متوسط تكلفة فرصة العمل طبقاً للنشاط الاقتصادي في القطاع الخاص: يمثل نشاط الوساطة المالية والتأمين التكلفة الأعلى لفرص العمل مقارنة بباقي الأنشطة بما يعادل نحو ٥,١ مليون جنيه لكل فرصة عمل، يليه إمدادات الكهرباء والغاز، ثم الإمداد المائي. بينما يمثل نشاط الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي التكلفة الأقل مقارنة بباقي الأنشطة بما يعادل ١٨ ألف جنيه لكل فرصة عمل، يليه تجارة الجملة والتجزئة بنحو ٨٥ ألف جنيه لكل فرصة عمل، وخدمات الغذاء والإقامة بنحو ٨٨ ألف جنيه.

٣. أثر دخول القطاع العام/الاعمال العام على متوسط تكلفة فرصة العمل: في هذا الجزء السابق تم تحليل متوسط تكلفة فرصة العمل في القطاع الخاص، ولكن توجد ضرورة لتحليل أثر دخول القطاع العام/الاعمال العام على متوسط تكلفة فرصة العمل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهل أدي دخول القطاع العام إلى زيادة التكاليف أم إلى انخفاض التكاليف؟

٤. يعتبر نشاط النقل والتخزين من أكثر الأنشطة التي يؤثر دخول القطاع العام /الأعمال العام على تكلفة فرصة العمل بها، حيث يؤدي إلى زيادة تكلفة فرصة العمل بأكثر من الضعف (١٢٢٪). وهذا يشير إلى تكلفة خلق فرصة العمل في قطاع النقل والتخزين في القطاع العام تتطلب استثمارات كبيرة بالمقارنة بالقطاع الخاص. أما أنشطة الكهرباء والتشييد والبناء ،فيؤدي دخول القطاع العام/الأعمال العام إلى انخفاض تكلفة فرصة العمل. ومن ثم فإن تكلفة خلق فرصة العمل في نشاط الكهرباء والتشييد والبناء منخفضة بالمقارنة بالقطاع الخاص

شكل ١١: متوسط تكلفة فرصة العمل للقطاعات الاقتصادية المختلفة بالقطاع الخاص والقطاع العام/الأعمال العام (بالألف جنيه)

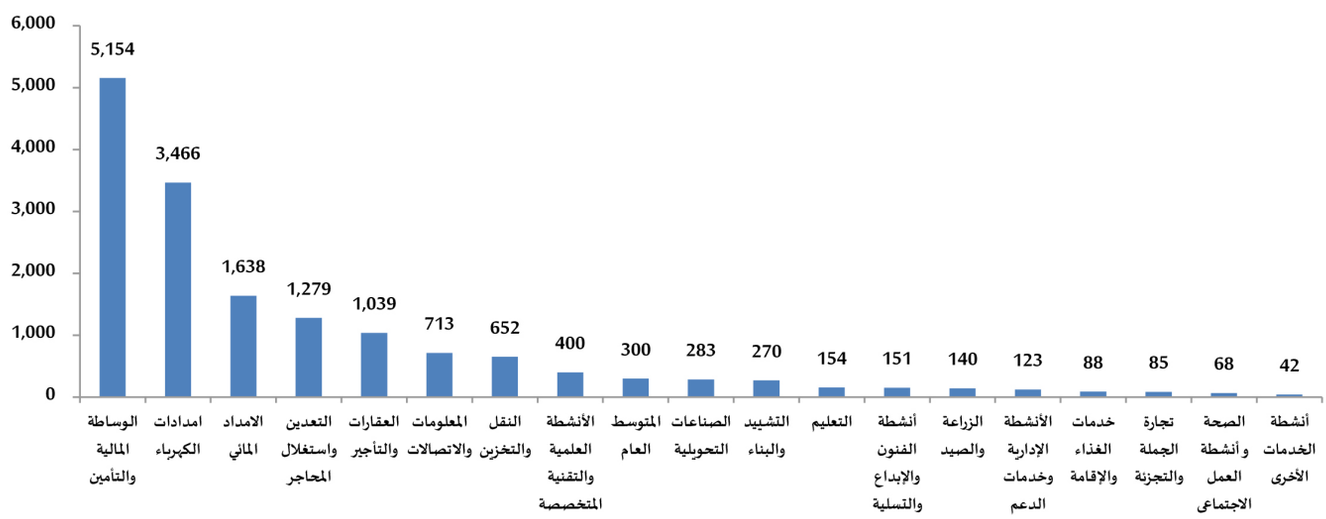

شكل ١٢: متوسط تكلفة فرصة العمل للقطاعات الاقتصادية المختلفة بالقطاع الخاص (بالألف جنيه)

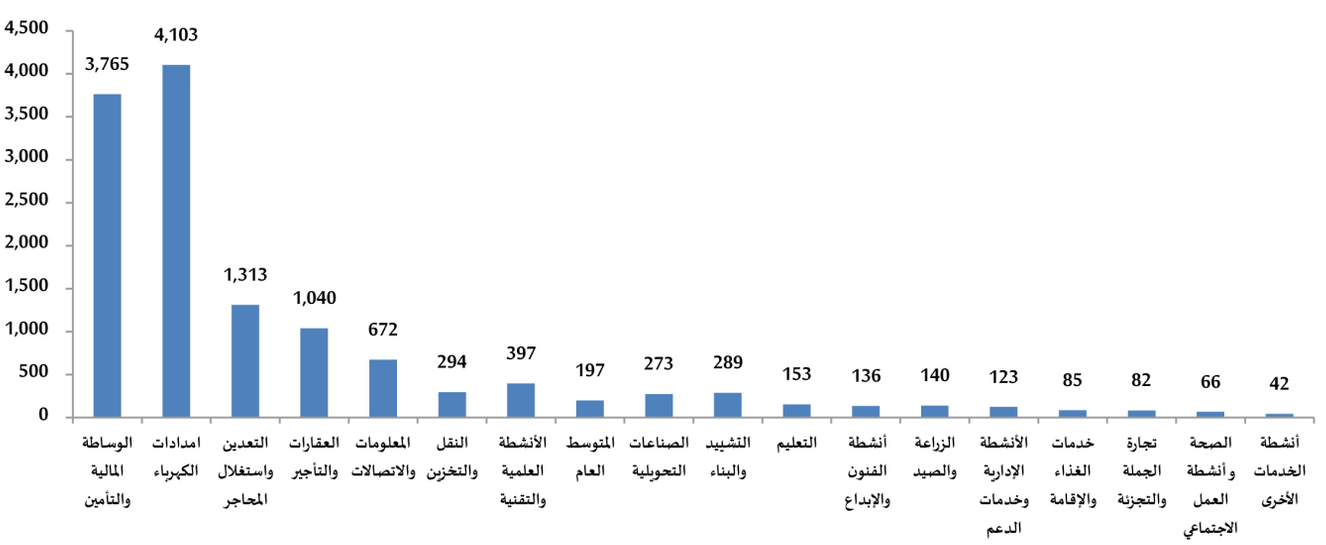

شكل ١٣: التغير في متوسط تكلفة فرصة العمل بدخول القطاع العام

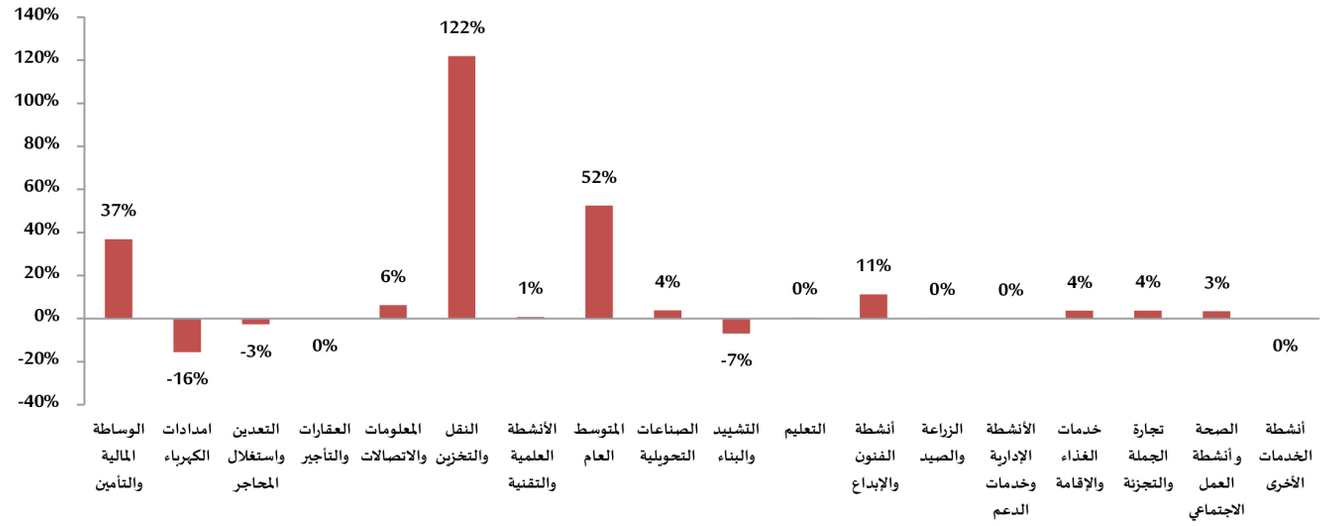

د. علاقة مستوى التشغيل بتكلفة فرصة العمل

- **الوضع الحالي:**

- تشير البيانات إلى أن هناك علاقة عكسية بين تكلفة فرصة العمل في النشاط الاقتصادي وقدرة هذا النشاط على التشغيل. ففي الأنشطة التي ترتفع فيها تكلفة خلق فرصة العمل تقل مساهمة تلك الأنشطة في خلق فرص العمل. فنشاط إمدادات الكهرباء والوساطة المالية والتي ترتفع فيها تكلفة خلق فرصة العمل بشكل كبير (٤,١ مليون جم و ٣,٨ مليون جم لكل منهما على التوالي)، نجد أن مساهمتها في فرص العمل الحالية ضعيف جداً.

- ومن الناحية الأخرى تعد أقل الأنشطة تكلفة في خلق فرص العمل هي تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الصحة وخدمات الإقامة والغذاء وأنشطة الخدمات الأخرى، ومن ثم تمثل أهم القطاعات التي يوجد بها فرص عمل. وذلك باستثناء قطاع الصناعة والذي يحتل المرتبة الثانية في خلق فرص العمل، ولكنه يحتل المرتبة التاسعة (من بين ١٨ نشاط) في تكلفة فرصة العمل.

- **الوضع المستقبلي:**

- في ضوء توقعات التعداد الاقتصادي، ليختلف الوضع كثيراً عن الوضع الحالي. ففي الأنشطة التي ترتفع فيها تكلفة خلق فرصة العمل تقل مساهمة تلك الأنشطة في خلق فرص العمل. فنشاط إمدادات الكهرباء والوساطة المالية والتي ترتفع فيها تكلفة خلق فرصة العمل بشكل كبير، نجد أن مساهمتها في فرص العمل المستقبلية ضعيف جداً.

- ولكن بعض الاستثناءات ففي حالة النشاط الصناعي، حيث يعتبر النشاط المولد الرئيسي لفرص العمل عام ٢٠٢٣، ولكنه يحتل المرتبة التاسعة (من بين ١٨ نشاط) في تكلفة فرصة العمل، وكذلك نشاط التشييد والبناء.

- كما أن نشاط الصحة وتجارة الجملة والتجزئة وخدمات الغذاء والإقامة من أقل الأنشطة في تكلفة فرص العمل، ولكنهما يحتلان المرتبة الرابعة والخامسة بعد الصناعة والتشييد والصحة، وبفارق كبير في المساهمة في التشغيل عام ٢٠٢٣.

شكل ١٤: تكلفة فرصة العمل للقطاعات الاقتصادية المختلفة بالقطاع الخاص(بالألف جنيه)

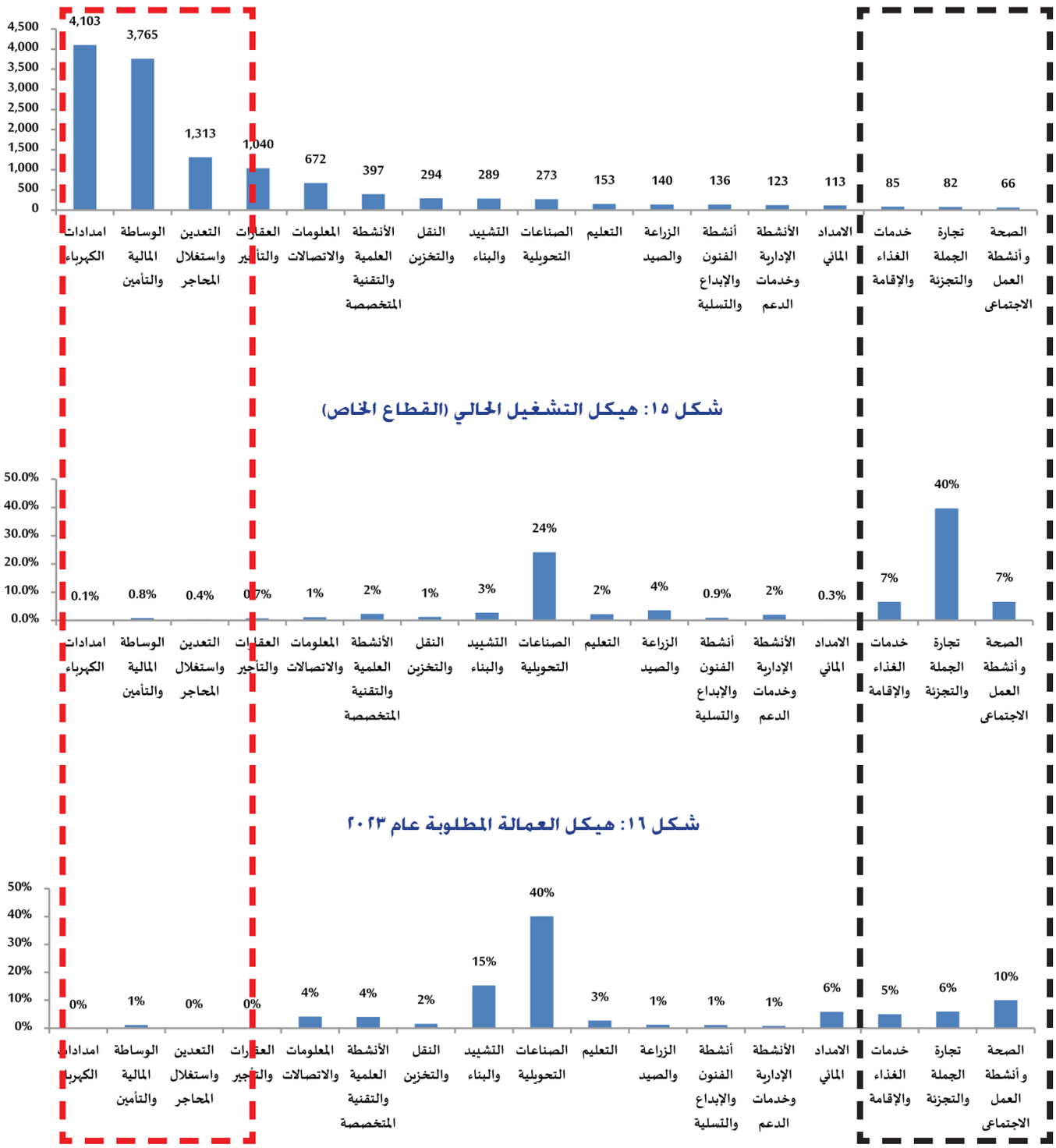

شكل ١٥: هيكل التشغيل الحالي (القطاع الخاص)

شكل ١٦: هيكل العمالة المطلوبة عام ٢٠٢٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي الخامس ٢٠١٨/٢٠١٧.

ذ. عرض العمالة في عام ٢٠٢٣

توجد ضرورة لتحديد العرض من العمالة في مصر عام ٢٠٢٣، وذلك حتى يتم دراسة استكمال تحليل جانبي السوق، ويوجد مصدرين لتحديد عرض العمالة، هما (١) بحث العمالة بالعينة. (٢) عدد الخريجون من التعليم المتوسط إلى التعليم فوق الجامعي، والأميين ومن لا يقرأون ولا يكتبون.

- عرض العمالة من بحث العمالة بالعينةً: في ضوء عدد الداخلين الجدد في الخمس سنوات الأخيرة واستبعاد السنوات الشاذة (عام ٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠)، حيث كان عدد الداخلين الجدد للقوة العاملة فيها بالسالب أو بأعداد قليلة وهذا لا يتفق مع الاتجاه العام لنمو القوة العاملة في مصر، وتم الاعتماد علي متوسط عدد الداخلين الجدد طبقاً لبحث العمالة بالعينة (متوسط عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧): نحو ٥٣٠ ألف سنوياً. ومن ثم توجد حاجة إلى خلق فرص عمل لها.

شكل ١٧: الداخلين الجدد للقوة العاملة في مصر (ألف)

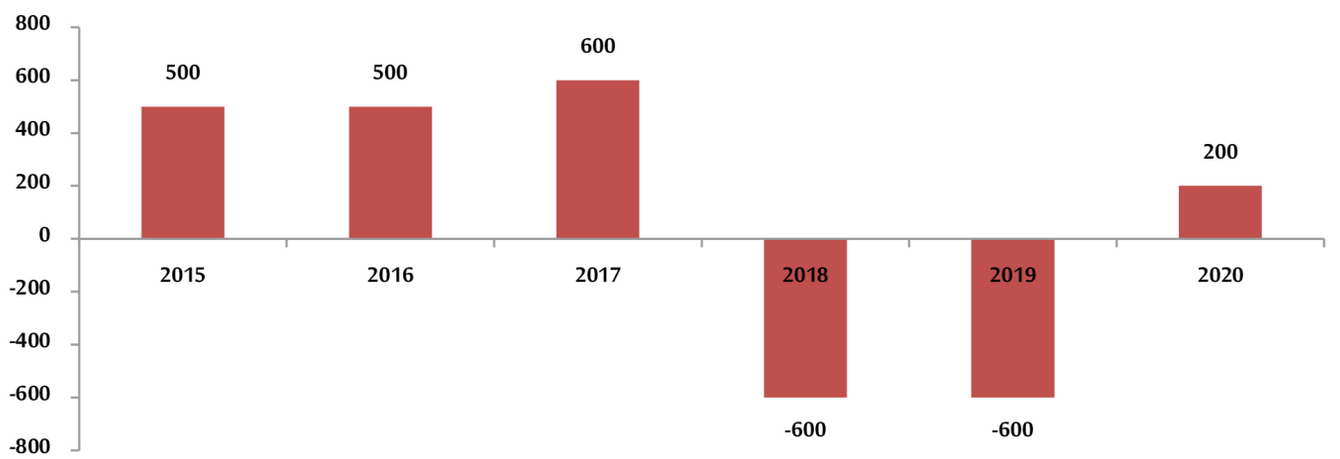

المصدر: البنك المركزي المصري، ٢٠٢١، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد ٢٩٤، سبتمبر.

- عرض العمالة طبقاً لعدد الخريجين: عدد الداخلين الجدد لسوق العمل طبقاً لعدد الخريجين نحو ١,١ مليون عام ٢٠١٩ (مع استبعاد ١٥٪ من خريجي التعليم المتوسط (٨٠ ألف خريج)، لأنهم توجهوا إلى الجامعة ولم يتوجهوا إلى سوق العمل).

جدول ١: أعداد الخريجين في مصر، ٢٠١٩

نوع التعليم	الخريجين (ألف)
الثانوي التجاري، ٢٠١٩*	٢٠٤
الثانوي الصناعي؛ ٢٠١٩*	٢٥١
الثانوي الزراعي، ٢٠١٩*	٥٧
المعاهد الفنية العليا فوق المتوسطة، ٢٠١٩*	٤٨
الأكاديميات والعليا، ٢٠١٩*	٩١
الجامعات، ٢٠١٩*	٤٣٠
إجمالي الخريجين (ألف)	**١٠٨١**
عدد من دخل الجامعة من خريجي التعليم المتوسط (١٥٪)	٨٤
إجمالي الداخلين الجد لسوق العمل من الخريجين عام ٢٠١٩	**٩٩٧**
إجمالي الداخلين الجد لسوق العمل من الخريجين عام ٢٠٢٣ (بافتراض معدل نمو سنوي للخريجين بنحو ٢٪)	١,٠٧٧
البطالة (معدل البطالة ١٠٪)	١٠٨
إجمالي فرص العمال المطلوبة عام ٢٠٢٣	**٩٦٩**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠٢٠.

ر. قدرة الطلب على العمالة في ضوء نتائج التعداد الاقتصادي على استيعاب عرض العمالة

الوظائف التي سيتم خلقها في المنشآت الحالية في حالة البديل الثاني: وافتراض بعدم قدرة المشروعات الحالية على خلق فرص العمل.

جدول٢: إجمالي الطلب على العمالة في ضوء نتائج التعداد الاقتصادي ٢٠١٨/٢٠١٧ (داخل المنشآت وخارج المنشآت)

البند	بيان	(العدد، بالآلاف)
عدد فرص العمل المطلوبة المتوقعة عام ٢٠٢٣ من المتعلمين داخل المنشآت (متوسط-فوق متوسط-جامعي -غير جامعي)- طبقاً للتعداد	٦٠ ٪ من المشتغلين- طبقاً لهيكل المشتغلين في مصر	٣٤
عدد فرص العمل المطلوبة المتوقعة عام ٢٠٢٣ من غير المتعلمين داخل المنشآت (أمي-يقرأ ويكتب-اقل من المتوسط)- استرشاداً بالتعداد.	٤٠ ٪ من المشتغلين- طبقاً لهيكل المشتغلين في مصر	٢٣
عدد فرص العمل التي سيتم توفيرها من الأنشطة القائمة حالياً	(متعلمين وغير متعلمين)، تمثل نحو ٥٥٪ من إجمالي المشتغلين في مصر	٥٧
عدد فرص العمل التي سيتم توليدها في الأنشطة الاقتصادية خارج المنشآت	٤٥٪ من إجمالي المشتغلين في مصر تعمل خارج المنشآت	٤٧
إجمالي فرص العمل التي سيتم توليدها في النشاط الاقتصادي الحالي (داخل المنشآت وخارجها) باستبعاد الحكومة.		١٠٤

جدول ٣: عجز الطلب على العمالة في ضوء نتائج التعداد الاقتصادي على عرض العمالة

البند	(العدد، بالآلاف)
إجمالي فرص العمل المطلوبة	٩٦٩
إجمالي فرص العمل التي سيتم توليدها في النشاط الاقتصادي الحالي (داخل المنشآت وخارجها)	١٠٤
إجمالي فرص العمل الجديدة المطلوب وظائف لها	٨٦٥

ز. محاور خلق فرص العمل لتغطية عرض العمالة

يوجد محورين للتحرك لخلق فرص عمل، وهي كالتالي:

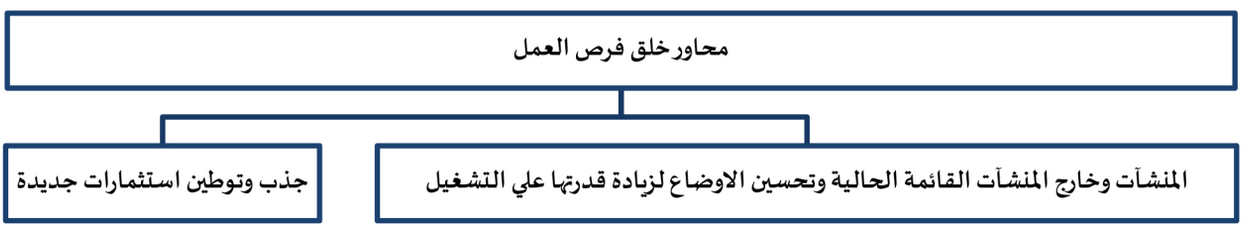

المحور الاول: تحسين أوضاع المنشآت القائمة، وخارج المنشآت القائمة الحالية لزيادة قدرتها علي التشغيل

تشير نتائج التحليل للتعداد الاقتصادي عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ضعف قدرة الأنشطة الحالية (داخل المنشآت وخارج المنشآت) على استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل (القادر والراغب والباحث عن العمل)، ومن ثم توجد حاجة ماسة إلى دعم المنشآت الحالية لزيادة قدرتها على النمو والتوسع وبالتالي خلق فرص العمل. وسيتم استبعاد البديل الذي اعتمد عليه التعداد وهو استمرار الأوضاع التي تعمل بها الأنشطة الحالية، والتي أدت أن ضعف القدرة علي خلق فرص العمل ووصول، حيث سيتم العمل علي تحسين الأوضاع المالية والإدارية والفنية التي تعمل بها المنشآت الحالية لمساعدتها على التوسع والنمو، والقضاء علي أسباب عدم قدرة الأنشطة الاقتصادية الحالية على النمو والتوسع، وتتركز تلك الأسباب فيما يلي:

- وصول تلك المشروعات إلى الطاقات القصوى على مستوى الاستثمار في ظل الأوضاع الحالية؛
- المشاكل والعقبات لنمو وزيادة حجم المشروعات؛
- تشبع السوق، وعدم سماح قوى السوق بالتوسع؛
- عدم تفاؤل أصحاب المشروعات بإمكانيات التوسع؛
- عدم الرغبة الطوعية في التوسع؛

وعند تحسين الأوضاع وتذليل العقبات التي تمنع الأنشطة الاقتصادية علي التوسع والنمو، فإن قدرة المنشآت الحالية علي خلق فرص العمل ستكون كما يلي[٢]:

- كل ١ منشأة كبيرة سوف تطلب ١ فرصة عمل واحدة كل سنة خلال الخمس سنوات القادمة،
- كل ١٠ منشأة متوسطة سوف تطلب ١ فرصة عمل واحدة كل سنة خلال الخمس سنوات القادمة،
- كل ٢٠ منشأة صغيرة سوف تطلب ١ فرصة عمل واحدة كل سنة خلال الخمس سنوات القادمة،
- كل ٤٠ منشأة متناهية الصغر متوسطة سوف تطلب ١ فرصة عمل واحدة كل سنة خلال الخمس سنوات القادمة.

وفي ضوء أعداد المنشآت الحالية

جدول ٤: أعداد المنشآت عام ٢٠١٨

البند	العدد
المنشآت الكبيرة	٨٩,٤٨٢
المنشآت المتوسطة	٢,١٨١
المنشآت الصغيرة	٢١٦,٩٧٥
المنشآت المتناهية الصغر	٣,٤٣٣,٩٢٤
الاجمالي	٣,٧٤٢,٥٦٢

وبناءً على فرص العمل المتوقعة لكل منشأة حالية وعدد المنشآت، وبافتراض التوسع سنوياً بنسبة ١٠٪، وسنة الاساس ٢٠٢٢ (حيث ان عام ٢٠٢٢ هي السنة التي سيتم البدء فيها بتنفيذ خطة تحسين الاوضاع الاستثمارية ومساعدة وعدم المشروعات، فإن إجمالي فرص العمل المتولدة في المنشآت الحالية في حالة التوسع والنمو كما يلي:

جدول ٥: إجمالي فرص العمل المتوقعة في المنشآت الحالية

البند	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
المنشآت الكبيرة	٨٩,٤٨٢	٩٨,٤٣٠	١٠٨,٢٧٣	١١٩,١٠١	١٣١,٠١١
المنشآت المتوسطة***	٢١٨	٢٤٠	٢٦٤	٢٩٠	٣١٩
المنشآت الصغيرة	١٠,٨٤٩	١١,٩٣٤	١٣,١٢٧	١٤,٤٤٠	١٥,٨٨٤
المنشآت المتناهية الصغر	٨٥,٨٤٨	٨٥,٨٤٨	٨٥,٨٤٨	٨٥,٨٤٨	٨٥,٨٤٨
الإجمالي	١٨٦,٣٩٧	١٩٦,٤٥٢	٢٠٧,٥١٢	٢١٩,٦٧٩	٢٣٣,٠٦٢

*** يرجع ضعف مساهمة المنشآت المتوسطة إلى ان عدد تلك المنشآت قليل جدا بالمقارنة بباقي المنشآت
المصدر: إعداد الباحث

(٢) الافتراضات متحفظة جداً وتمثل الحد الأدنى لقدرة الأنشطة الاقتصادية الحالية علي خلق فرص عمل. وذلك للتحوط والحذر لحدوث اي تغييرات غير متوقعة.

إذن متوسط العمالة التي سيتم توليدها من المنشآت الحالية بعد تحسين الأوضاع عام ٢٠٢٣ نحو ٢٠٨ ألف فرصة سنوياً.

المحور الثاني: جذب وتوطين استثمارات جديدة

يجب أن يتم تهيئة المناخ المناسب لجذب وتوطين المنشآت الجديدة، لخلق فرص عمل للعمالة التي لن تستطيع المنشآت الحالية (بأوضاعها الحالية أو بعد تحسن الاوضاع)، نظراً لمحدودية قدرة المنشآت الحالية - حتي بعد تحسين الأوضاع - من استيعاب كامل الداخلين إلى سوق العمل. وفي ضوء ما سبق، فهناك حاجة إلى توليد نحو ٢١٨ ألف فرصة عمل من خلال الاستثمارات الجديدة.

أ. حالة التوازن بين طلب وعرض العمالة عام ٢٠٢٣

الطلب علي فرص العمل عام 2023 (969الف فرصة عمل)	
داخل وخارج المنشآت القائمة	جذب وتوطين استثمارات جديدة
312 الف فرصة عمل (104 الف فرصة عمل في ظل النمو الطبيعي للانشطةالحالية طبقاً لتقديرات التعداد، و 208الف فرصة عمل - داخل المنشآت- عند تحسين الاوضاع)	657 الف فرصة عمل

ب. تكاليف خلق فرص عمل في الأنشطة الحالية والأنشطة الجديدة

في كل الأحوال سواء خلق فرص عمل في المنشآت الحالية أو إنشاء مشروعات جديدة، سيكون هناك تكلفة استثمارية لتلك الفرص. وبافتراض أن معدل مساهمة الأنشطة الاقتصادية في التوظيف والتشغيل سيكون بناءً علي توقعات التعداد الاقتصادي، فإن إجمالي فرص العمل التي يمكن توليدها كما يلي:

جدول ٦: إجمالي فرص العمل التي يمكن توليدها في كل نشاط عام ٢٠٢٣ (ألف فرصة عمل)

النشاط الاقتصادي	عدد فرص العمل الجديدة في الأنشطة الحالية	عدد فرص العمل الجديدة في الأنشطة الجديدة	الإجمالي
الزراعة والصيد	٣,٦	٧,٦	١١,٢
التعدين واستغلال المحاجر	٠,٤	٠,٨	١,٢
الصناعات التحويلية	١٣١,٠	٢٧٧,٠	٤٠٨,٠
التشييد والبناء	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تجارة الجملة والتجزئة	١٨,٤	٣٨,٧	٥٧,١
النقل والتخزين	٤٧,٧	١٠٠,٥	١٤٨,٢

النشاط الاقتصادي	عدد فرص العمل الجديدة في الأنشطة الحالية	عدد فرص العمل الجديدة في الأنشطة الجديدة	الإجمالي
خدمات الغذاء والإقامة	١٨,٦	٣٩,٢	٥٧,٨
المعلومات والاتصالات	٥,٠	١٠,٤	١٥,٤
الوساطة المالية والتأمين	١٥,٥	٣٢,٧	٤٨,٣
العقارات والتأجير	١٢,٨	٢٦,٩	٣٩,٧
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	٣,٦	٧,٥	١١,١
الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	٠,٥	١,١	١,٦
التعليم	١٢,٦	٢٦,٥	٣٩,١
الصحة وأنشطة العمل الاجتماعى	٢,٦	٥,٤	٧,٩
أنشطة الفنون والإبداع والتسلية	٨,٤	١٧,٦	٢٥,٩
أنشطة الخدمات الأخرى	٣١,٢	٦٥,٦	٩٦,٨
الإجمالي	٣١١,٧	٦٥٧,٦	٩٦٩,٣

في ضوء تكلفة خلق فرص العمل عام ٢٠١٨/٢٠١٧ وزيادة قيمة تلك التكلفة بمعدل التضخم السنوي لعام ٢٠٢٣، وأن تكلفة فرصة العمل في الاستثمارات الجديدة ترتفع بنسبة ٢٠٪ عن تكلفة فرصة العمل في المنشآت الحالية، فإن إجمالي التكلفة المطلوبة لتوليد فرص العمل المطلوبة ستبلغ ٧١٥ مليار جنية، وذلك كما يلي:

جدول ٧: إجمالي التكلفة المطلوبة لتوليد فرص العمل المطلوبة، ٢٠٢٣ (مليون جنيه)

النشاط الاقتصادي	تكلفة فرص العمل في الأنشطة الحالية	تكلفة فرص العمل في الأنشطة الجديدة	الإجمالي
الزراعة والصيد	٧٥٣,٧	١,٩٠٤,٥	٢,٦٥٨,٢
التعدين واستغلال المحاجر	٧٣٣,٩	١,٨٥٤,٥	٢,٥٨٨,٤
الصناعات التحويلية	٥٣,٧١٠,٠	١٣٦,٢٨٤,٠	١٨٩,٩٩٤,٠
التشييد والبناء	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تجارة الجملة والتجزئة	٢,٢٥٩,٨	٥,٧١٠,٣	٧,٩٧٠,١
النقل والتخزين	٢١,٠٤٨,٧	٥٣,١٨٨,٥	٧٤,٢٣٧,٢
خدمات الغذاء والإقامة	٢,٣٨٤,٢	٦,٠٢٤,٧	٨,٤٠٨,٩
المعلومات والاتصالات	٥,٠٠٠,٧	١٢,٦٣٦,٤	١٧,٦٣٧,٢
الوساطة المالية والتأمين	٨٧,٨٠٦,٠	٢٢١,٨٧٩,١	٣٠٩,٦٨٥,١
العقارات والتأجير	١٩,٩٥٧,٥	٥٠,٤٣١,٢	٧٠,٣٨٨,٧
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	٢,١٢٢,٨	٥,٣٦٤,٢	٧,٤٨٧,٠

النشاط الاقتصادي	تكلفة فرص العمل في الأنشطة الحالية	تكلفة فرص العمل في الأنشطة الجديدة	الإجمالي
الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	٩٤,١	٢٣٧,٩	٣٣٢,٠
التعليم	٢,٨٩٦,٥	٧,٣١٩,٢	١٠,٢١٥,٧
الصحة وأنشطة العمل الاجتماعى	٢٥٢,٨	٦٣٨,٧	٨٩١,٥
أنشطة الفنون والإبداع والتسلية	١,٧٠٣,٤	٤,٣٠٤,٤	٦,٠٠٧,٩
أنشطة الخدمات الأخرى	١,٩٦٣,٤	٤,٩٦١,٤	٦,٩٢٤,٨
الإجمالى	٢٠٢,٦٨٧,٦	٥١٢,٧٣٩,٠	٧١٥,٤٢٦,٦

٥. التوصيات

- يجب أن تتسق مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات سوق العمل من ناحية الكم، حيث أن العمالة المطلوبة ذات التعليم المتوسط وفوق المتوسط نحو ٦٩٪ من العمالة ذات التعليم فوق المتوسط، في انها تمثل نحو ٤٩٪ من خريجي منظومة التعليم في مصر. وفي ضوء وضع الدولة لمستهدفات كمية للتعليم المتوسط.

- يجب أن تتسق مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات سوق العمل من ناحية الكيف، وخاصةً التعليم الفني المتوسط وفوق المتوسط.

وفي ضوء وضع الدولة لمحاور لتطوير التعليم الفني كماً وكيفاً (مربع ٢) فيجب إنشاء مؤشر / مرصد لذلك من الآن لتحديد مدي التقدم في تحقيق المستهدفات

- يجب العمل علي تغيير الظروف الحالية وخاصةً مشاكل وعقبات النمو والتوسع، وذلك لخلق روح التفاؤل بين أصحاب المشروعات، وخلق الرغبة لديهم بالاستثمار والتوسع، ومن ثم طلب عمالة جديدة.

مربع ٢

تنبهت الدولة المصرية إلى أهمية التعليم الفني، حيث انتهجت الدولة المصرية رؤية استراتيجية شاملة ومتكاملة لتطوير التعليم الفني وفق أحدث النظم والبرامج العالمية المتعارف عليها، بما يضمن تأهيل خريجين مؤهلين على أعلى المستويات ووفقاً لمتطلبات سوق العمل محلياً ودولياً، لتستند خطط الدولة على محاور عدة لتحقيق رؤيتها في هذا المجال، والتي شملت التوسع في إنشاء مدارس فنية تغطي كافة التخصصات التي يحتاجها سوق العمل والمشروعات القومية، بالإضافة إلى التعاون مع الشركاء من القطاع الخاص لإنشاء مدارس التكنولوجيا التطبيقية على أعلى مستوى، فضلاً عن التوسع في إنشاء وتدشين الجامعات والمجمعات التكنولوجية، الأمر الذي كان له ثماره في تغيير النظرة الدولية لمصر وإحرازها مكانة متقدمة في المؤشرات الدولية في مجال التعليم الفني (المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، ٢٠٢١). وتضمنت محاور استراتيجية التعليم الفني حتي عام ٢٠٢٣:

- إنشاء هيئة مستقلة لضمان الجودة، والتي ستؤدي إلى إحداث طفرة حقيقية في جودة خريجي التعليم الفني، واعتماد مناهج دراسية قائمة على منهجية الجدارات والتواصل مع أرباب الأعمال لتطوير هذه المناهج.
- تغيير الصورة النمطية عن التعليم الفني عبر إجراء تحسين حقيقي على الخدمة التعليمية المقدمة، وتحسين مهارات المعلمين بتقديم التدريبات العملية القائمة على تطوير طرق التعلم، ومشاركة أصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني عن طريق إبرام شراكات مع الوزارة.

وتم التحديد الرقمي للمستهدفات عام ٢٠٣٠، كما يلي:

- حيث من المستهدف زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الإعدادية الحاصلين على مجموع أعلى من ٨٥٪ إلى٢٠٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بـ ٤٪ عام ٢٠١٤.
- كما من المستهدف زيادة نسبة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصاتهم لـ ٨٠٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بـ ٣٠٪ عام ٢٠١٤، وكذلك زيادة نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة على الشراكة المجتمعية لـ ٢٠٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بـ ٣٪ عام ٢٠١٤.
- ومن بين المستهدفات أيضاً، خفض كثافة الطلاب بالفصل إلى ٣٠ طالباً عام ٢٠٣٠ مقارنة بـ ٣٨ طالباً في ٢٠١٤، بالإضافة إلى زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم المهني من إجمالي التعليم الفني لـ ٣٠٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بـ ٤٪ عام ٢٠١٤.

مربع ٣

جاء قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ شاملاً ومتسقاً مع نتائج وتوصيات معظم الدراسات الميدانية والنقاشات بين الاكاديميين والباحثين وصناع القرار منذ اربعة عقود. ويغطي معظم النقاط التي كانت تعوق توسع ونمو الأنشطة الحالية وانضمام القطاع غير الرسمي إلى المنظومة الرسمية.

- دعم وتشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة الجديدة، وذلك من خلال:

- تفعيل قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ في يوليو ٢٠٢٠، حيث يتضمن القانون العديد من الحوافز بما يسهم في تخفيف الأعباء الضريبية وتيسير الإجراءات ضماناً لتشجيعها ورفع كفاءتها التشغيلية وقدرتها الإنتاجية. وكذلك تشجيع أصحاب المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي للدخول في القطاع الرسمي.

- ولكن تحقيق ذلك مرتبط بأن يتم تنفيذ القانون بما يتفق مع روحه ومستهدفاته، وأن تكون هناك مرونة كبيرة في التنفيذ والتطبيق. والنقطة الأهم هو رفع الوعي العام بالقانون Public Awareness، لمعظم أصحاب المنشآت المقصودة بالقانون بكل ما يتضمنه القانون من حوافز وتسهيلات. كما توجد ضرورة لتحديد معوقات تنفيذ القانون والتعامل معها بشكل سريع حتى لا تتراكم المعوقات لتفعيل القانون، ومن ثم لا تتحقق النتائج المرجوة من حوافز وتسهيلات القانون حيث تحول القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

- المشروعات الكبيرة

يجب أن يتم جذب وتوطين المشروعات الكبيرة ، من خلال عدة آليات، أهمها:

- تحسين بيئة الاستثمار، وبناء الصورة الذهنية عن المناخ الاستثماري في مصر.
- المتابعة والتقييم كآلية منتظمة ومستمرة لإستراتيجية الترويج وعملية تنفيذها.
- التعامل مع المستثمر بعقلية محترفة وليس بعقلية موظف الحكومة
- تطبيق مبادئ الحوكمة Governance على كافة المستويات، وتوضيح الأدوار المنوطة لكل المؤسسات الحكومية المشاركة في التعامل مع المستثمرين.
- الحد من مخاطر المستثمرين وزيادة القدرة على التنبؤ بالسياسة - إعادة بناء ثقة المستثمرين.
- إنشاء آلية للرقابة للتأكد من الشفافية وتنفيذ الإجراءات وفقا للتكلفة والتوقيت المحدد.
- تفعيل إجراءات حماية الملكية الفكرية، مراجعة إجراءات تسجيل براءات الاختراع. واتخاذ كافة التدابير لحماية حماية حقوق الملكية الفكرية.

- التوصيات الخاصة بالمناطق الجغرافية

- يجب التركيز علي دعم ومساندة الأنشطة الاقتصادية في محافظات الصعيد و المحافظات النائية حتي تتمكن من النمو والتوسع وخلق فرص عمل لابناء تلك المحافظات، وذلك حتي يتم وقف هجرة العمالة للمدن الكبري وخاصة القاهرة والاسكندرية.
- وكذلك الاهتمام بمحافظات الوجه البحري والتي يعاني الكثير منها من الإهمال وخاصة مع تخصيص العديد من البرامج التنموية لمناطق الصعيد.

- التوصيات الخاصة بالتعداد

يجب أن يشتمل التعداد علي

- العمالة المطلوبة من الأمي ومن يقرأ ويكتب والحاصل علي تعليم أدني من المتوسط؛
- العمالة المطلوبة طبقاً للمهن؛
- كما يجب أن تتضمن النتائج التخصصات المطلوبة، فعلي الرغم من الاستمارة سؤال عن الاحتياجات المستقبلية للعمالة من خريجو التعليم الفني المتوسط وفوق المتوسط والتعليم الجامعي وفوق الجامعي وفقاً للتخصص. ولكن النتائج في قاعدة البيانات تتضمن العمالة المطلوبة وفق المستوي التعليمي فقط وبدون التخصص.

٦. السياسات والآليات المقترحة لتطوير الأداء

أ. علي مستوي السياسات

الهدف	الهدف الفرعي	الإجراء المقترح	الجهة المسئولة
جذب وتوطين الاستثمارات المحلية والأجنبية	تحسين مناخ الاستثمار بالتركيز علي مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال	القضاء علي كافة معوقات الاستثمار سواء كان استثمار محلي ام اجنبي	كافة وزارات وهيئات الدولة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالاستثمار (كلاً فيما يخصة)
سد الفجوة الكمية بين الطلب علي العمالة وعرض العمالة	ملائمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات سوق العمل من ناحية الكم	ضمان تحقيق المستهدفات لاستراتيجية الشاملة ومتكاملة لتطوير التعليم الفني لعام ٢٠٢٣، واهمها: ▪ زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الإعدادية الحاصلين على مجموع أعلى من ٨٥٪ إلى٢٠٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بـ ٤٪ عام ٢٠١٤. ▪ زيادة نسبة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصاتهم لـ ٨٠٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بـ ٣٠٪ عام ٢٠١٤. ▪ زيادة نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة على الشراكة المجتمعية لـ ٢٠٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بـ ٣٪ عام ٢٠١٤	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
لضمان وجود الأعداد المطلوبة للعمل في الوظائف المتاحة	ملائمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات سوق العمل من ناحية الكيف	ضمان تحقيق المستهدفات لاستراتيجية الشاملة ومتكاملة لتطوير التعليم الفني لعام ٢٠٢٣، أهمها: ▪ إنشاء هيئة مستقلة لضمان الجودة، والتي ستؤدي إلى إحداث طفرة حقيقية في جودة خريجي التعليم الفني، واعتماد مناهج دراسية قائمة على منهجية الجدارات والتواصل مع أرباب الأعمال لتطوير هذه المناهج. ▪ تغيير الصورة النمطية عن التعليم الفني عبر إجراء تحسين حقيقي على الخدمة التعليمية المقدمة، وتحسين مهارات المعلمين بتقديم التدريبات العملية القائمة على تطوير طرق التعلم، ومشاركة أصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني عن طريق إبرام شراكات مع الوزارة.	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

ب. علي المستوي القطاعي

الهدف	الهدف الفرعي	الإجراء المقترح	الجهة المسئولة
تحفيز ودعم نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	ضمان تطبيق الإجراءات والحوافز التي اقرها المشروع	تفعيل قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ في يوليو ٢٠٢٠، لتخفيف الأعباء الضريبية وتيسير الإجراءات ضماناً لتشجيعها ورفع كفاءتها التشغيلية وقدرتها الإنتاجية	وزارة التجارة والصناعة- وزارة المالية- البنك المركزي- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة المتوسطة - الهيئة العامة للاستثمار - وزارة الإسكان - وزارة السياحة - وزارة الزراعة- المحليات- كلاً فيما يخصة

ت. علي المستوي الجغرافي

الهدف	الهدف الفرعي	الإجراء المقترح	الجهة المسئولة
خلق فرص جديدة في الأنشطة القائمة أو الأنشطة المتوقع توطنها	تحسين مستويات الدخول وضمان دخل مستدام من نشاط اقتصادي قادر علي النمو والاستدامة الاكثر فقراً في الوجه البحري والقبلي والمحافظات الحدودية	تحسين بيئة الاستثمار، وخاصة البنية الاساسية (الصلبة infrastructure والناعمة Soft infrastructure) في المحافظات الاكثر فقراً في الوجه البحري والقبلي والمحافظات الحدودية	وزارة الصناعة وزارة الإسكان والمرافق

٧. المراجع

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٨، التعداد الاقتصادي الخامس ٢٠١٨/٢٠١٧.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠ بحث الدخل والإنفاق.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة السنوي، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي.
- البنك المركزي المصري، ٢٠٢١، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد ٢٩٤، سبتمبر.

٨. الملحق

ملحق ١: تكلفة فرصة العمل طبقاً لحجم المنشأة